قياس التفاوت في توزيع الدخل والتعليم في العراق

Measurement of Difference between Income and Education in Iraq

م.م صبا علاء سلمان[1] Assist. Lect. Saba Alaa Salman

المستخلص

يعد التفاوت في توزيع الدخل بصورة عامة والتعليم بصورة خاصة من المواضيع المهمة وذلك لارتباطه بالتنمية الاقتصادية و من ثم بالرفاهية الاقتصادية، و ذلك بسبب وجود علاقة عكسية بين التفاوت في التعليم والرفاهية الاقتصادية. مما يستوجب وضع خطط ومتابعه وتقييم للبرامج المتعلقة بقطاع التعليم بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام بغية الوصول الى تنسيق بين مخرجات التعليم و متطلبات السوق مما ينعكس ايجابيا على دخول الافراد و يدفع عجلة التنمية. وانطلاقا لما ذكر آنفا، قامت الدراسة الحالية بقياس و تحليل درجات التفاوت في توزيع الدخل وقطاع التعليم من خلال استخدام مقاييس التفاوت ما بين إجمالي الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان من جانب وبين عدد الطلبة المقبولين و عدد الأساتذة من جانب اخر وبين عدد المقبولين وعدد السكان، وكانت قيمه معامل جيني لقياس التفاوت ما بين عدد الطلبة المقبولين وعدد الأساتذة هو (٠,٨٦ %) و هو مايشير الى وجود تفاوت كبير في قطاع التعليم. أما فيما يخص الدخل فقد كانت نسبة التفاوت قليلة حيث شكلت (٠,٢٢٪). و بالرغم من كل الجهود التي بذلت من اجل الارتقاء بقطاع التعليم الا ان الفجوة لازالت كبيرة نتيجة لتزايد اعداد السكان التي ابقت نسبة التفاوت مرتفعة والذي سيكون له أثره السلبي مستقبلاً على الوضع الاقتصادي.

Abstract

The disparity in the distribution of income in general and education in particular is important because it is linked to economic development and

١- كلية الطف الجامعة.

thus to economic well-being, because of the inverse relationship between disparities in education, income distribution and economic well-being. Which requires the development of plans and follow-up and evaluation of programs related to the education sector in particular and economic development in general in order to reach a coordination between the outputs of education and market requirements, which will positively affect the incomes of individuals and drive the development. According to the study, the current study measured and analyzed the disparities in the distribution of income and the education sector through the use of the measures of inequality between the gross domestic product and the one hand and the number of students accepted and the number of professors on the number of professors on the other hand and the number of admissions and population.

Gini to measures the number of students and the number of professors is (0,86)%, which indicates a large disparity in the education sector.As for income, the percentage of inequality was low, where it was 0,22%).

Despite all the efforts made to improve the education sector, the gap is still large as a result of the increasing population, which has maintained high inequality and which will have a negative impact on the economic situation in the future.

المقدمة Introduction:

يحظى التعليم بأهمية كبيرة في أي بلد لما لهذا القطاع من أثر أيجابي على التنمية الاقتصادية والبشرية اذ ان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى كوادر بشرية متطورة للقيام بمهمة التنمية ولاسيما ما يوفره التعليم من عمالة ماهرة يستفاد منها في رفع المستوى الاقتصادي في جميع القطاعات والاعتماد على الكفاءات الوطنية مما ينعكس ايجابآ على رفاهية (skill labour) البلد. وقد سعت الدول ومن ضمنها العراق الى رفع المستوى التعليمي في البلد من خلال زيادة الانفاق على هذا القطاع من جانب وتحديث وتطوير المناهج وفق المناهج العالمية ومحاولة رفع المستوى العلمي للحاق بالجامعات العربية والعالمية، ان العراق تعرض الى تلكؤ في هذا القطاع في فترة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي ممادفع الحكومة العراقية الى تحسين وضع التعليم العالي من خلال زيادة الانفاق العام وفتح الجامعات الحكومية والتشجيع على فتح الجامعات والكليات الاهلية، فضلآ عن زيادة اعداد خريجين الدراسات العليا من اجل زيادة الكوادر التدريسية لتلبية متطلبات الكليات والجامعات المستحدثه والاهلية. ورغم من كل ذلك نلاحظ ان العراق لم يصل الى المستوى المطلوب من اجل اللحاق بالجامعات العالمية، لذا فقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع من خلال دراسة واقع التعليم العالي في العراق وقياس التفاوت فيه باستخدام منحنى لورنز ومعامل جيني، وتأسيسا على ما سبق فقد تم دراسة البحث على النحو الأتي:

(١-١) مشكلة البحث: study problem

يعالج البحث المشكلة الآتية:

ان زيادة التفاوت في مؤشـــرات التعليم هو خلل بارز في آلية عمل (mechanism) قطاع التعليم مما لذلك من آثار سـلبية على التنمية الاقتصادية بالمستقبل وضـعف الأداء الاقتصادي بشـكل عام وزيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

(١-٢) أهمية البحث: study important

يكتسب البحث أهميته من الانعكاسات الايجابية التي تخطى بها الاقتصاديات الوطنية لدول العالم عند تلافي حدوث تفاوت في مؤشـري التعليم وتوزيع الدخل، مما يتوجب على صـانعي السـياسـة الاقتصادية الاخذ بنظر الاعتبار الترابط بين مخرجات التعليم والتنمية الاقتصادية عند رسـم السـياسـة الاقتصادية من اجل تقليل هذه الآثار السـلبية والاسـتفادة من ثمرات الدراسـات الإسـتراتيجية الاقتصادية الهامة والفاعلة للحد منها، فضلاً عن اعتماد آلية عادلة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

(١-٣)هدف البحث: study objective

يهدف البحث الى التعرف على التفاوت في مؤشـــري التعليم وتوزيع الدخل في العراق واقع التعليم في أقطار عربية مختارة مع أشارة خاصة للعراق ومن ثم الوقوف على مدى التفاوت في القطاعين المذكورين.

(١-٤) فرضية البحث: study hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

"ان ارتفاع درجة التفاوت في مؤشـرات التعليم من شـأنه ان يؤثر على مسـيرة التنمية الاقتصادية في البلد، نتيجة وجود علاقة مباشرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. فانخفاض اعداد الخريجين الجامعين له تأثيرٌ سـلبي على نوعية العمالة والتي من شـأنها ان تعمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتحد من القاعدة الإنتاجية وان عدم وجود سياسة عادلة في توزيع الدخول يزيد الهوة بين فئات المجتمع المختلفة.

(١-٥) منهجية البحث:

اسـلوب الجمع بين الأسـلوبين الأسـلوب الوصـفي في دراسـة الأفكار والاطر النظرية في ما يتعلق بمقاييس التفاوت في مؤشري التعليم والدخل. والأسلوب الكمي الرياضي المعتمد على بعض من الصيغ الرياضية والاحصائية المعروفة لقياس وتحليل درجة التفاوت في المؤشرين المذكورين.

(١-٦)هيكلية البحث: study structure

وللوصول الى هدف البحث واثبات الفرضية فقد قسم البحث على ثلاث مطالب و كالاتي:

المحور الاول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للمقاييس التفاوت (منحنى لورنز، معامل جيني).

المحور الثاني: تحليل واقع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق.

المحور الثالث: قياس التفاوت في قطاع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق.

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي و النظري لمقاييس التفاوت الاقتصادي (the concept of disparity of income distribution)

أولآ:- مفهوم تفاوت توزيع الدخل

تعمل الدول النامية في خططها الإنمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعد من الضروريات المادية للحياة فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وانما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هنالك فئة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدول مما يدل على ان الدخل غير موزع توزيعا عادلآ بين فئات السكان ويعد تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدف من الأهداف الاجتماعية.

تعاني العديد من الدول المتقدمة والنامية من مشكلة عدم توزيع الدخول والثروات حيث مازالت شاخصة وتتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية المختلفة وان لعصر العولمة تأثيراً سلبياً على اختلاف الدخول المتوسعة الذي ينعكس على الدخول العائلية وكيفية توزيع هذا الدخل.وبدا الاهتمام بدراسة الدخل القومي وعدالة توزيع الدخل وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، ولاشك ان دراسة عدالة وتوزيع الدخل وطرق قياسة أهمية خاصة للسياسين والاقتصاديين والاجتماعين والباحثين والمخططين رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط البعيد، فالدخل القومي هو مجموع القيم التقديرية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال العام ويعتبر الدخل القومي تدفق او تيار.[٢]

ثانيآ:- أسباب التفاوت (Disparity reasons)

إنَّ أتساع فجوة توزيع الدخل من أخطر الإمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء لذا يعد من أهم المواضيع التي حظيت بأهتمام الاقتصاديين لارتباطها بمستويات الافراد وحياتهم اليومية من جهة وهدف من اهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ومن هذه الاسباب [٣]

١- الخصائص الوراثية كالموهبة والذكاء

٢-عدد أفراد العائلة

٣- تفاوت توزيع المكاسب الشخصية

٤- عدم فعالية السياسات المالية

٥- التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، تعد الثروة ووسائل الإنتاج مهمة للدخل عليه فان التفاوت في توزيعهما يؤدي الى التفاوت في توزيع الدخل.

٢- أشرف بن خليل سكيك، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من ١٩٩٥-٢٠١٣، رسالة مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين،٢٠١٥،ص١٦.

٣- يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقاتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون،٢٠١٠،2009. ص ٢٠.

ثالثاً:- الآثار المترتبة على التفاوت(the effects of inequality)

يتمثل الاثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخول في التغير الحاصل في حجم الطلب والانفاق على السلع والخدمات وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم.أما بالنسبة للاثار الاجتماعية لتفاوت الدخل فأنها تتجسد في التأثير السلبي على المستوى المعيشة الذي ينعكس اجتماعياً على معظم شرائح المجتمع وخصوصاً اصحاب الدخول الثابتة وكذلك يؤدي التفاوت الى ارباك في التوازن الاجتماعي واثراء بعض الفئات على حساب فئات اخرى. وستقود ذلك الى انتشار كثير من اعمال المحظورة أو غير القانونية المتمثلة بالرشوة والاختلاس لإشباع الحاجات الضرورية والأساسية.[٤]

رابعاً:- مقايس التشتت (Disparity measures)

تعد مقاييس التشتت من المقاييس التي تصف التوزيعات وتقاربها مع بعضها حيث ان قياس المتوسط لاتكفي لهذا الغرض، اذ يمكن ان يتساوى الوسط الحسابي لمجموعتين من القيم مثلاً بينما يختلف مدى انتشار قيم المجموعة الاولى عن انتشار قيم المجموعة الثانية.

ويقصد بالتشتت او التغير هو الدرجة التي تتجه بها البيانات الرقمية للانتشار حول قيمة وسطى تسمى تشتت او تغير البيانات، او بمعنى اخر التشتت يقصد به درجة تفاوت او الاختلاف بين قيم مجموعة فاذا كانت هذه القيم متقاربة مع بعضها البعض يكون التشتت صغيراً واذ كانت متباعدة عن بعضها البعض أي متباينة يكون التشتت كبيراً.كما يقصد به ايضاً التباعد او التفاوت الموجود بين قيم المشاهدات للعينة التابعة لمتغير ما، وكلما كان مقاييس التشتت كبيراً دل ذلك على عدم التجانس بين القيم، بينما يكون مقايس التشتت صغيراً عندما تكون الاختلافات بين قيم المشاهدات قليلة وأن الهدف من دراسة التشتت هو تكوين فكرة عن مدى تجانس قيم المفردات.[٥] إنَّ مقايس التوسط (المتوسطات) تعطينا فكرة عن مكان تمركز قيم المشاهدات أما مقايس التشتت تعطينا فكرة عن مدى تجانس او تباين هذه القيم حول مركزها أي درجة انتشاره. وهناك عدة انواع لمقيس التشتت الا أننا في هذه الدراسة سوف نركز على نوعين هما:-

أ- منحنى لورنز (Lorenz's Curve)

يعد منحنى لورنز من اكثر اشكال العرض البياني استخداما للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل، فقد تم تطويره من قبل Max O.Lorenz عام ١٩٠٥ لتمثيل عدم المساواة في توزيع الثروة [٦]. ويعبر هذا المنحنى عن العلاقة القائمة بين التكرارات النسبية التراكمية لعدد الافراد او العوائل وبين

٤- همام مهدي يسرى، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق من خلال الساسة المالية وتصحيحه للمدة (1993-1970) مجلة دراسات اقتصادية -بغداد- العدد (٣) ١٩٩٩ص٢٨٤.

٥- كمال علوان خلف المشهداني، د.نذير عباس الشمري (إحصاء المال والاعمال) الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد الوزيرية،٢٠١١، ص ٨٩.

6- Almas Heshmati, Inequalities and their Measurment, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 1219, Germany, July 2004,p1.

التكرارات النسبية التراكمية للدخول التي يحصلون عليها [٧]. ومنحنى لورنز هو رسم بياني يوضح نسبة الدخل الكلي او الثروة التي يفترضها X % للناس، وكثيرا ما يستخدم لتمثيل توزيع الدخل، اذ يظهر X % من الاسر وماهي النسبة المئوية من Y % من اجمالي الدخل لديهم، وتم رسم النسبة المئوية للاسر على المحور السيني (X)، ونسبة الدخل على المحور الصادي (Y). ويحدد منحنى لورنز الحصة التراكمية من اجمالي الدخل مقابل الحصة التراكمية للوحدات المتلقية للدخل، ويستخدم لتحليل توزيع حجم الدخل والثروة، لتقدير مؤشر جيني وغيره من مقاييس عدم المساواة والفقر [٨].

يتم عادة رسم هذا المنحنى على شكل مربع طول ضلعه يمثل (100 %)، ومنحنى لورنز مقعر من الاعلى مرسوم من الزاوية اليسرى السفلية الى الزاوية اليمنى العلوية من المربع، اذ يمكن الحصول عليه من ترتيب العائلات من ادنى المستويات الدخلية الى اعلاها، مقابل النسب المئوية التراكمية لدخول تلك العوائل. والشكل (١) يبين منحنى لورنز حيث المحور الافقي يمثل النسب المئوية التراكمية للسكان، والمحور الرأسي يمثل النسب المئوية التراكمية للانفاق، كما يبين خط المساواة للدخل بزاوية ٤٥ درجة ويمثل هذا الخط حالة التساوي التام للدخل لجميع الاسر والافراد، ويبين الشكل كذلك منحنى لورنز الذي لايمس خط المساواة الا في بداية ونهاية المنحنى. ويشير ابتعاد منحنى لورنز عن خط المساواة الى فجوة التفاوت، فكلما كان هذا الابتعاد كبيرا كانت فجوة التفاوت في توزيع الدخل كبيرة وبالعكس في حالة اقتراب منحنى لورنز من خط المساواة [٩].

شكل (١) منحنى لورنز (Lorenz Curve) [١٠]

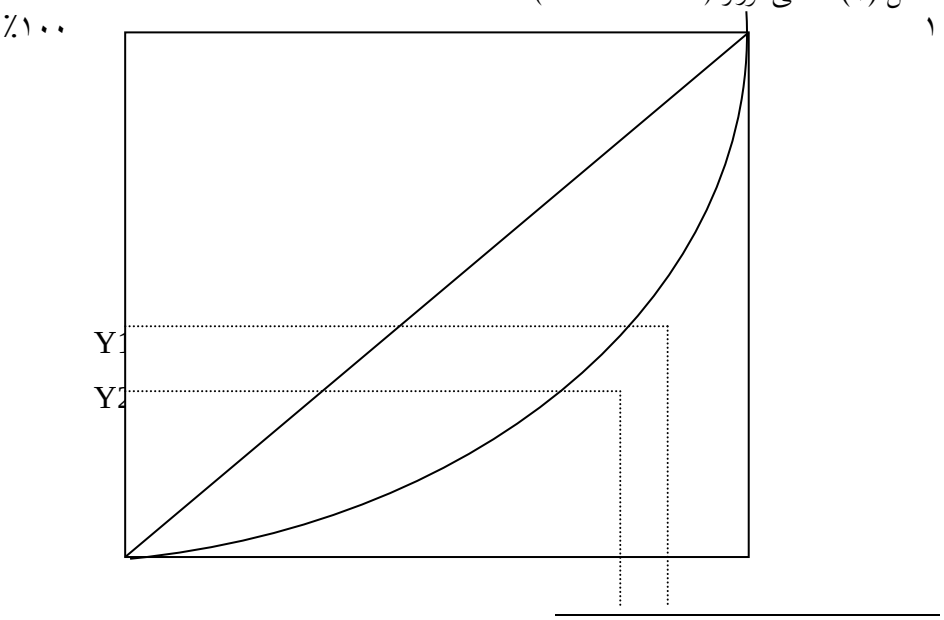

٧- سعد طه محمد، قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على اساس التوزيع الجغرافي في العراق للعام ٢٠١١، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس في دورته السابعة، تونس، ٢٠١٣، ص ٤.

8- Almas Heshmati, opcit, p2.

٩- أفريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٨، ص ٤٦٢.

10- Source: S.Subramanian, Indicators of Inequality and Poverty, Research paper No. 25, wider, April 2004, p3.

X2 X1

وبالرغم من ذلك هناك عيب هام في النماذج التقليدية لمنحنى لورنز هو عدم وجود تناسب مرضي لمجموعة كاملة من توزيع دخل معين. هناك نهجان بارا متريان لتقدير منحنى لورنز. يفترض النهج الاول توزيع احصائي افتراضي لتوزيع الدخل يستند اليه تقدير منحنى لورنز، في النهج الثاني شكل دالي محدد يصلح للتقدير المباشر لمنحنيات لورنز التجريبية.

منحنى لورنز المقدر حساس للأخطاء في بيانات المسح، خصائص مقاييس شدة عدم المساواة والفقر على افتراض ان البيانات غير نظيفة. وثمة عيب اخر للنماذج التقليدية لمنحنى لورنز هو انها تفتقر على مدى كامل لتوزيع دخل معين. ويقترح كل من Rao, Ogwang منحنى لورنز الهجين وهما النماذج المضافة ونماذج مضاعفة من خلال الجمع بين النماذج التقليدية المكتوبة على النحو التالي:

$$Y = f(p) = \delta f_1(p) + (1-\delta) f_2(p) \ldots\ldots (1)$$

$$Y = f(p) = f_1(p)^{\gamma} f_2(p)^{\lambda} \ldots\ldots (2)$$

حيث $0 \leq \delta \leq 1$، $\gamma \geq 1$، $\lambda \geq 1$ والارقام ١، ٢ تدل على المضافتين، والوصف المضاعف لمنحنى لورنز. ومقارنة بين اداء المنحنيات الهجينة والتقليدية وتبين ان النماذج الهجينة مرنة واداء افضل في تركيب جزء مختلف من توزيع الدخل لوحظ بشكل جيد[١١].

ب- معامل جيني (Gini Coefficient)

يعد معامل جيني من المقايس الهامة الأكثر شيوعآ في قياس عدالة التوزيع، وترجع تسميته الى العالم (كورادو جيني) ويعتمد على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بانه يعطي قياسآ رقميآ لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري) الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1.1) في الرسم البياني وضرب هذه المساحة في (2) وذلك لان مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الافقي والعمودي تساوي (0.5) لذا فان معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد حيث يكون صفرآ عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي (0.5) وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون التوزيع الدخل في أسوأ أحواله اي انه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة التوزيع افضل.[١٢]

على الرغم من وجود تعاريف عدة لمعامل جيني الا انه يساوي متوسط الفروقات النسبية حيث يعرف متوسط الفروقات النسبية على انها متوسط الفروقات المطلقة بين كل زوج من مستويات الانفاق، ويمكن حساب معامل جيني للمعلومات المجمعة على شكل توزيع تكراري على النحو التالي [١٣]:-

$$G = \sum_{i=1}^{n} = (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1}) \ldots\ldots (3)$$

11- Almas Heshmati, opcit, p2.

12- GINI,C,1909 "concentration and dependency rations" (in Italian).English translation in Rivista diploidic Economic a, 87 (1997),769.789

١٣- رياض بن جليلي،موشراتى قياس عدم المساواة في توزيع الانفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،ص١٦.

حيث p_i: هي توزيع التكراري المتراكم للسكان.

P_{i-1}: هي توزيع التكراري المتراكم للسكان للسنة السابقة.

L_i: هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث (pn= Ln=1,p0=Lo=0).

L_{i-1}: هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث (pn= Ln=1,p0=Lo=0) للسنة السابقة.

المحور الثاني: تحليل واقع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق

في هذا المحور سوف نتطرق الى تحليل واقع التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق للوقوف على ابعاد هذين المتغيرين وعلى النحو الاتي:

أولاً: واقع التعليم في العراق

إنَّ الهدف الاساسي لمنظومة التربية والتعليم في اي مجتمع هو رفع تعظيم دور الانسان في التنمية الشاملة لمجتمعه. وقد شهد العراق اول تجربة للتعليم الجامعي في منت صف القرن العشرين تقريباً عندما أسست أول جامعة عراقية سنة 1959 وهي جامعة بغداد تحت ادارة ماكان يعرف سابقاً بوزارة المعارف، وقد تم تأسيس وزارة التعليم العالي بعد ربع قرن من تأسيس اول جامعة أي في سبعينات القرن الماضي.وقد استطاع التعليم الجامعي في العراق مواكبة التطور العالمي بـ صورة متسارعه رغم الامكانيات المادية المحددة لقد كانت الجامعات العراقية في ذلك الوقت المتمثلة بجامعة بغداد تتمتع بالحرية الاكاديمية واعتماد معايير دولية في نظامها وان مرحلة التأسيس كانت مرحلة متميزة عرف العالم خلالها جامعة بغداد كـ صرح علمي بارز ونتيجه لذلك يعد التعليم الجامعي اداة مهمة في التنمية وتطوير القدرات البشرية وله الدور في تهيئة تلك القدرات المتخصصة في المجالات العلمية الانسانية المختلفة.[١٤]

وتشير تقارير اليونسكو ان العراق امتلك قبل حرب الخليج الاولى نظاما تعليميآ يعد من افضل الأنظمة في المنطقة، ولكن التعليم عانى الكثير بسبب (الحروب) والحـ صار الاقتـ صادي مجتمع السلطات حيث اصبحت نسبة القادرين على القراءة والكتابة عام (2003) هي (55%) بين الذكور و(23%) بين الاناث. ولقد بلغ عدد المعاهد والجامعات التي طالها التدمير الكلي او الجزئي حوال (16) معهد فني و (6) في الجامعات والمراكز الثقافية، أما بعد عام 2003 فقد تعرضت 80% من مؤسساته للتدمير والتخريب والنهب منذ بدء الاحتلال ودخول قوات التحالف، ليزداد الوضع سوءاً في معظم الجامعات العراقية بعد ان هاجر بعد حرب الخليج الثانية حوالي 40% من الاساتذة فضلا عن اغتيال اكثر من (190) أستاذ جامعي حسب تقارير وزارة التعليم العالي العراقية وبلغ عدد المهاجرين منهم حتى أواسط 2006 (3000) أستاذ، فضلاً عن التهديدات التي نالت معظم الاساتذة من قبل المجموعات المسلحة المختلفة للمليشيات التي تعود الى هذه الجهة او تلك، هذا بالاضافة الى هجرة اكثر من (1000) طبيب معظمهم من الاكاديميين.[١٥]

١٤- مسارع الراوي، أهداف التعليم العالي في العراق،المؤتمر الاول للتعليم العالي في العراق، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧١،ص١٠.

١٥- ظافر حميد حسون،دور التعليم في مأزق التنمية البشرية المستدامة في العراق، مجاة كلية التراث الجامعة، العدد السادس، ص٨.

ويمكن ملاحظة واقع التعليم في العراق من خلال الاتي[١٦].

١- عدم ارتباط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات سوق العمل ولتلبي متطلبات التنمية، إذ لاتوجد اي خطة واضحة للتنمية على مستوى الدولة.

٢- التوسع الكبير بالتعليم الجامعي والذي لم يواكبه تحسن في توفير مستلزماته من اجهزه علمية ولوازم مختبرية وكتب دراسية ومصادر علمية، بل شهدت ايضا الجامعات جميعها نقصآ حادآ بالمستلزمات وذلك بسبب عدم تزويدها بالاجهزه الحديثة من جهة واندثار الموجودات منها لعدم توفير قطع الغيار اللازمة.

٣- النقص الحاد في الملاكات التعليمية المؤهلة للتدريسين الجامعيين كمآ ونوعآ ولاسيما في التخصصات العلمية اذ تصل نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير في بعض الجامعات الى (80%) من مجموع أعضاء الهيئة ونسبة (50%) في أحسن الاحوال.

٤- فتح دراسات مهنية تفتقر الى العديد من شروط الرصانه العلمية على الرغم خضوعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحية واداء الامتحانات النهائية بصورة مشتركة مع الدراسة الصباحية لضمان قدر من الرصانة بصورة او بأخرى.

٥- عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة اذ اجبرت ظروف معينة الكثير منهم للعمل وتوفير لقمة العيش على حساب التعليم.

ثانيآ:- مشاكل التعليم الجامعي

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة مشاكل تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، ومن ترسيخ لمفهوم العولمة، التجارة الحرة التكتلات الاقليمية، وسرعة التواصل التقني المعلوماتي. ولايمكن فـ صل مثل هذه التحولات عمّا تواجهه مؤسسات التعليم العالي من تحديات تـ صل بالزيادات المتحققة في بطالة الخريجين والتوجه نحو الخ صخ صة وانخفاض الدور الحكومي، فضلآ عن تدني قطاع الانتاج في شؤون التعليم العالي [١٧].

لذلك فرض الحال الراهن على المؤسسات التعليمية اعادة صيانة اساليب التعليم والتطوير نظم تعليمية ملائمة، وبما ان التعليم الجامعي في العراق قد مر بمرحلة تحول عميقة بعد سلسلة من الازمات التي تعرضت لها مؤسسات التعليم الجامعي خلال السنوات الماضية مما ادى ذلك الى عدم قدرتها على مواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية. وقد كانت من اخطر تلك الازمات اعتماد مؤسسات التعليم العالي في العراق صورة نمطية عبر منظومة واحدة من الانظمة واللوائح والاجراءات والممارسات مما ادى الى فقدان الجامعة بنيتها واستقلاليتها وشخ صيتها الاعتيادية ومرونتها الادارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والازمات. وقد تمثلت المشاكل التي واجهها التعليم في العراق بالاتي [١٨]:

١٦- فارس كريم بريهي، واخرون، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والاربعون،٢٠١٦، ص٦.

١٧- عبد الله بوطانة، تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الاعمال، مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ٢٠٠١، ص٦١.

١٨- فارس كريم بريهي، واخرون، مصدر سابق، ص١٤.

١- التدهور الامني المستقر لمؤسسات التعليم العالي ممايضع طرفي العملية التعليمية (الطالب الاستاذ) والعملية التعليمية بالكامل في دوامة عدم الاستقرار والخوف من المستقبل وترك اثره الواضح في تسرب الطلاب وتركهم لمقاعد الدراسة وهجرة الكادر التدريسي.

٢- الإجراءات التحكمية في أحالة الاستاذ الجامعي من درجات علمية متقدمة (استاذ، استاذ مساعد) على التقاعد لاسباب مختلفة منها كبر السن او عدم الكفاءة.

٣- تدهور البنية التحتية اللازمة لتطوير التعليم العالي من مكتبات علمية ومختبرات وشبكة انترنيت ومصادر المعلومات المختلفة وغلق اقسامها للدراسات العليا برمتها تحت درجة عدم توفر الكادر التدريسي لها.

٤- ضعف التنسيق بين الجامعات والكليات الأهلية من جهة والكليات الحكومية من جهة اخرى حيث الارباك في تكرار الاختصاصات المتشابه في كلا الطرفين وعدم انتهاج مبدأ التكامل في التخصاصات بين المؤسسات التعليمية العالية الامر الذي لايخدم عملية التنمية.

٥- عدم السماح وعرقلة جهود المنظمات الدولية كالأمم المتحدة واجهزتها المعنية بشؤون التعليم العالي على الاشراف والتأكد من ظروف هذه المؤسسات بما يتوافق وشروط الجودة العالمية.

٦- في ظروف العراق الحالية وتوقف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة ادى الى ضعف قدرة ودور الجامعات والمؤسسات البحثية في المجتمع وبالتالي ضعف روابط التعليم العالي ودوره الاساس في الاستجابة لظروف التنمية البشرية الشاملة.

٧- ضعف الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره دعامة اساسية لاعادة بناء بنية تحتية واقامة المشاريع البحثية التعليمية المتقدمة.

٨- ضعف دور البحث العلمي في ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع.

المحور الثالث: قياس التفاوت في التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق

بعد استعراض مقاييس التفاوت المستخدمة في الدراسة وتوضيحها سابقا سيتم عرض وتحليل نتائج قياس التفاوت في التعليم وعدالة توزيع الدخل في العراق حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي في العراق تغيرات شأنه شأن بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي شهدها البلد، أذ ان درجة التفاوت في توزيع الدخل والانفاق تظهر ان الارتفاع في درجة التفاوت في توزيع الدخل والانفاق تعزى الى جملة من العوامل والاسباب منها استفادة بعض الافراد من الوضع غير الطبيعي، خاصة بعد الاحتلال للحصول على مكاسب غير طبيعية كما وقد يعزي ذلك الى استفادة شريحة من الموظفين للتمتع بدرجات وظيفية عالية وحصولهم على رواتب عالية وشكل غير اعتيادي كالمدراء العاملين والمستشارون الخبراء وغيرها من العناوين والالقاب التي تمتع بمزايا مادية غير متاحة للغالبية العظمى من منتسبي دوائر الدولة كما ان الكثير من التجار قد استفادوا بدرجة كبيرة من

الزيادات الحاصـــلة من تهريب النفط لذا ارتفعت أرباحهم التجارية وارتفعت دخولهم ككل من الاســباب وغيرها أدت الى ارتفاع درجات التفاوت في توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق.[١٩]

أولآ:- قياس التفاوت في توزيع الدخل.

بعد استعراض الواقع الاقتصادي في العراق وتسليط الضوء على عدالة توزيع الدخل نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي شهد إنخفاضآ في السنوات (2000–2005) نتيجة الاحداث السياسية التي شهدها العراق وتوقف جميع القطاعات الاقتـصادية ثم عاود الارتفاع حتى عام (2009-2010) انخفاض يســـجل (13064218.7) مليون دينار بعد أن كان (157026061.6) مليون مليار دينار بالاســعار الجارية نتيجة الازمة المالية العالمية 2008 ثم عاود الى الارتفاع واستمر بالارتفاع حتى عام (2014-2015) التي شـهدها العراق ظروف امنية وسياسية قاسية تمثل باحتلال عصابات داعش الموصل والمحافظات المجاورة.

في ما يخص الناتج المحلي الاجمالي بالاسـعار الثابتة فقد شـهدت هي الاخرى انخفاضـاً في السـنوات 2001 حتى 2005 ثم أرتفعت في عامين (2005-2006) ثم أنخفض ليسـجل (34580) مليون دينار بعد أن كان (36772) مليون دينار.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج نلاحظ انه انخفض عام2001 واستمر بالانخفاض حتى عام 2004 ثم عاود في 2004 والسـنوات اللاحقة حتى عام 2009 نتيجة لارتفاع الملحوظ الذي شـهده الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نتيجة لانخفاض في الناتج نتيجة للازمة العالمية المصحوب بانخفاض السكان في تلك السـنة. واسـتمر الارتفاع حتى عام 2014 اذ انخفض في هذه السـنه نتيجة انخفاض الناتج بسـبب الاوضاع الامنية التي شهدتها البلاد بالرغم من ارتفاع السكان.

جدول (١) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2000-2015)

السنوات	الناتج محلي الإجمالي باالاســـعار الجارية (مليون)	عدد السكان	النـاتج المحلي الإجمـالي باالاسعار الثابتة(مليون)	متوسط نصيب الفرد من ناتج محلي أجمالي
2001-2000	50213699.9	24086000	50985	2.08476708
2002-2001	41314568.5	24814000	36047	1.664970118
2003-2002	41022927.4	25565000	29998	1.604651962
2004-2003	29585788.6	26340000	16319	1.123226598

١٩- اسماعيل عبد الرحمان وعريقات حربي محمد، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٤،ص٦٧.

2005-2004	53235358.7	27139000	23127	1.96158144
2006-2005	73533598.6	27963000	23325	2.629674878
2007-2006	95587954.8	28810000	19787	3.317874169
2008-2007	111455813.4	29682000	17635	3.754996746
2009-2008	157026061.6	31895000	24199	4.923218736
2010-2009	13064218.7	31664000	20713	0.412589019
2011-2010	162064565.5	31664000	25079	5.118259396
2012-2011	217327107.4	33238000	31849	6.53851337
2013-2012	251907661.7	34208000	35129	7.36399853
2014-2013	267395614	35095772	36772	7.619026417
2015-2014	223500000	36004548	34580	6.207549113

المصدر:- الجهاز المركزي للاحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات إحصائية مختلفة.

أما مايخص معامل جيني كمقياس لتفاوت في توزيع الدخل نلاحظ انه قد بلغ (0.22 %) أي انه يقترب من الصفر وتعد نسبة منخفضة. ونستنتج من ذلك ان هنالك عدالة نوعا ما في توزيع الدخل في العراق ولايشهد العراق فجوة كبيرة في توزيع الدخل أرتفاع نسبة شريحة متوسط الدخل.

جدول (٢) التوزيع التكراري في توزيع الدخل

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون)	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من ناتج محلي أجمالي (مليون)	تكرار نسبي للناتج	تكرار نسبي للسكان	تكرار نسبي تراكمي للناتج	LI+LI−1	$(pi - pi-1)(Ui + Ui-1)$
2001	50213699.9	24086000	2.08476708	2.8	5.4	2.8	2.8	15.12
2002	41314568.5	24814000	1.664970118	2.3	5.5	5.1	7.9	43.45
2003	41022927.4	25565000	1.604651962	2.3	5.7	10.8	15.9	90.63
2004	29585788.6	26340000	1.123226598	1.7	5.9	12.5	23.3	134.47
2005	53235358.7	27139000	1.96158144	3.0	6.1	15.5	28	170.8
2006	73533598.6	27963000	2.629674878	4.1	6.2	19.6	35.1	217.62
2007	95587954.8	28810000	3.317874169	5.3	6.4	24.9	44.5	284.8
2008	111455813.4	29682000	3.754996746	6.2	6.6	31.1	56	369.6
2009	157026061.6	31895000	4.923218736	8.8	7.1	39.9	71	504.1

2010	13064218.7	31664000	0.412589019	0.7	7.1	40.6	80.5	571.55
2011	162064565.5	31664000	5.118259396	9.1	7.1	49.7	90.3	641.13
2012	217327107.4	33238000	6.53851337	12.2	7.4	61.9	111.6	815.84
2013	251907661.7	34208000	7.36399853	14.1	7.6	7.6	137.9	1048.04
2014	267395614	35095772	7.619026417	15.0	7.8	91	167	1302.6
2015	223500000	36004548	6.207549113	12.5	8.0	103.5	194.5	1556
المجموع				100	100	100		

المصدر:*- الجهاز المركزي للاحصاء وزارة التخطيط

**- أعداد الباحثة

$$G = 1 - \sum(p1 - p2)(L1 + l2 - 1)$$

= 1- 0.778 = 0.222

= 22.2%

حيث pi: هي توزيع التكراري المتراكم للسكان.

Pi-1: هي توزيع التكراري المتراكم للسكان للسنة السابقة.

Li: هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث (pn= Ln=1,p0=Lo=0).

Li-1: هي التوزيع التكراري للانفاق على الدخل حيث (pn= Ln=1,p0=Lo=0) للسنة السابقة.

ثانياً:- قياس التفاوت في التعليم.

نتطرق في هذه الفقرة الى قياس التفاوت في متغير أخر في العراق وهو التعليم (Learning) باعتبار متغير مهم في احداث التغيرات الجوهرية في النظام الاجتماعي والاقتصادي داخل العراق ولما يضيفه من انعكاسات على الواقع الاقتصادي، وكما يشير في جدول (٣) سجل عدد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥) اذ نلاحظ ان عدد الطلبة المقبولين قد استمر بالارتفاع منذ العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) حتى عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الا أنه انخفض (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وكان سبب الانخفاض تردي الاوضاع الامنية، وعاود الارتفاع في العام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ومن ثم انخفض في (٢٠٠٦-٢٠٠٧) اذ بلغ ٩٩٨٢٢ بعد ان كان

١٠٩٠٤٤ في العام السابق، وعاود الى الارتفاع ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وقد شهد هذا العام تحسناً في الاوضاع الامنية وارجاع المرقنة قيودهم، وانخفض مرة أخرى في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم استمر بالارتفاع في العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفي ٢٠١٠-٢٠١١)، وانخفض في ٢٠١١-٢٠١٢ ورجع ليرتفع في العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ و٢٠١٣-٢٠١٤، الا ان عام ٢٠١٤-٢٠١٥ شهد انخفاضاً شديداً في اعداد الطلبة المقبولين بسبب دخول داعش وغلق الجامعات في المحافظات المحتلة من قبله.

اما فيما يخص أعداد الطلبة المقبولين على عدد الاساتذة شهد تذبذباً هو الاخر خلال مدة الدراسة حيث انه كان مستقراً تقريباً من عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ثم انخفضت النسبة الى غاية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بسبب هجرة الكفاءات نتيجة لتردي الاوضاع الامنية وقد ارتفعت في سنه ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث بلغت ٤,١٠ بعد أن كانت ٣,٤٣ في العام السابق وانخفضت مرة أخرى في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع اعداد الطلبة المقبولين، واستمر الارتفاع منذ.

عام ٢٠٠٨ -٢٠٠٩حتى ٢٠١١-٢٠١٢ وشهد هذا العام انخفاضاً في نسبة اعداد الطلبة المقبولين على عدد الاساتذة وعاود الى الارتفاع حتى عام ٢٠١٤-٢٠١٥ نتيجة أحتلال داعش محافظات المنطقة الغربية مما ادى الى غلق الجامعات فيها.

بينما سجل اعداد الخريجين كنسبة الى اعداد السكان استقراراً خلال مدة الدراسة تتراوح مابين(٠,٢٪ - ٠,٣٪) وهذا يدل على وجود تحسن في اعداد الخريجين الا ان عدد السكان كان في ازدياد ايضاً مما لم ينعكس في النسب ويحتاج الى وضع خطة لزيادة اعداد الخريجين بالقياس بالزيادة الحاصلة في السكان، ويرجع سبب زيادة اعداد الخريجين الى استحداث جامعات جديدة والتشجيع على افتتاح كليات اهلية وبالرغم من هذا الزيادة الا انها لم تنعكس بصورة جيدة في التنمية الاقتصادية بسبب عدم وجود تناسق بين مخرجات التعليم وسوق العمل مما أدى الى بروز ظاهرة بطالة الخريجين او عملهم في غير اختصاصاتهم فضلا على اعتماد البلد على القطاع النفطي وجعله القطاع الرائد والرئيس في الاقتصاد كان الاثر الاكبر كون هذا القطاع هو قطاع رأسمالي في طبيعته ولم يكن له اثر في معدلات البطالة بالاضافة الى انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

جدول (٣) مقدار التفاوت بين عدد التدريسين وعدد الطلبة المقبولين في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٠) [٢٠].

٢٠- المصدر:- الجهاز المركزي للاحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات إحصائية مختلفة.
*- من عمل الباحثة

يشـــير الجدول (٣) الى ارتفاع التفاوت في قطاع التعليم العالي بعد قياس معامل جيني نلاحظ انه قد بلغ (0.86%) وهي نسـبة مرتفعة جداً تقترب من الواحد الـ صحيح. نسـتنتج من ذلك ان وزارة التعليم العالي بالرغم من الخطة التي وضعتها لزيادة عدد التدريسين لنسبة الزيادة الحاصلة في عدد الطلبة المقبولين الا أنها لم تحقق النتائج المرغوبة وذلك لوجود اختلالات في نوعية اختصاصات التدريسيين مما لاينسجم مع عدد الطلبة المقبولين.

جدول رقم (٤) التوزيع التكراري للطلاب والاساتذة

السنوات	عدد الطلبة المقبولين	عددالخريجين	عدد الاساتذة	عدد الطلبة المقبولين/ عدد الاساتذة*	عدد السكان	عدد الخريجين /عدد السكان %*	مقدار التفاوت *
2001-2000	80872	49935	12402	6.52	24086000	0.2	68470
2002-2001	92467	53260	13240	6.98	24814000	0.2	79227
2003-2002	95994	68826	15523	6.18	25565000	0.3	80471
2004-2003	116308	74676	17003	6.84	26340000	0.3	99305
2005-2004	95305	74518	21046	4.53	27139000	0.3	74259
2006-2005	109044	74669	24459	4.46	27963000	0.3	84585
2007-2006	99822	75529	29109	3.43	28810000	0.3	70713
2008-2007	123339	67053	30109	4.10	29682000	0.2	93230
2009-2008	102581	69020	31981	3.21	31895000	0.2	70600
2010-2009	123339	73988	34008	3.63	31664000	0.2	89331
2011-2010	157560	93357	35735	4.14	31664000	0.3	121825
2012-2011	133219	98673	37404	3.56	33238000	0.3	95815
2013-2012	186134	99772	39445	4.72	34208000	0.3	146689
2014-2013	199064	100190	40993	4.86	35095772	0.3	158071
2015-2014	12339	100848	30109	0.41	36004548	0.2	-17770

السنوات	عدد المقبولين *	عـــــدد الاساتذة *	تـكـرار نسـبي للطلاب **	تـكـرار نسـبي للاساتذة **	تكرارنسبي تـراكـمـي للاسـاتذة **	L1+L2	$pi-pi-1)(li+li-1$
2001	80872	12402	5.02	3.01	9.94	19.5	97.89
2002	92467	13240	5.74	3.21	9.56	18.63	106.94

105.67	17.73	9.07	3.76	5.96	15523	95994	2003
122.02	16.9	8.66	4.12	7.22	17003	116308	2004
94.66	15.99	8.24	5.10	5. 92	21046	95308	2005
95.87	15.05	7.75	5.93	6.37	24459	102581	2006
90.52	14.6	7.30	7.06	6.20	29159	99822	2007
110.14	14.36	7.30	7.30	7.67	30109	123559	2008
82.75	12.99	7.06	7.75	6.37	31981	102581	2009
84.49	11.03	5.93	8.24	7.66	34008	123339	2010
90.26	9.22	5.10	8.66	9.79	35735	157560	2011
65.17	7.88	4.12	9.07	8.27	37404	133219	2012
80.57	6.97	3.76	9.56	11.56	39445	186134	2013
76.76	6.21	3.21	9.94	12.36	40993	199064	2014
79.31	103	3.01	7.30	0.77	30109	12339	2015
1383.02		100			412,566	1,610,147	المجموع

المصدر:*-الجهاز المركزي للاحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات إحصائية مختلفة.

**-أعداد الباحثة

$$G = 1 - \sum(p1 - p2)(L1 + l2 - 1)$$

=1-0.1383=0.86

الاستنتاجات:

١- يعد موضوع التفاوت من المواضيع المهمة التي تؤثر على مستوى التنمية في الدخل اذ كلما ارتفع التفاوت ادى ذلك الى بروز مشاكل إقتصادية واجتماعية في المجتمع.

٢- تسعى أغلب دول العالم ومن ضمنها العراق الى رفع مستوى التعليم لما لهذا القطاع من اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية والبشرية. اذا انه يوفر العمالة الماهرة التي يستفاد منها في رفع المستوى الاقتصادية في جميع القطاعات.

٣- بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومية العراقية في تحسين واقع هذا القطاع إلاّ انه لم يصل الى المستوى المطلوب اذ سجل عدد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٥).

٤- سجل اعداد الخريجين كنسبة الى اعداد السكان استقراراً خلال مدة الدراسة تتراوح مابين (2.0%)- (٠,٣٪).

٥- يشير معامل جيني الى ارتفاع التفاوت قطاع التعليم العالي اذ بلغ (0.86).

٦- عدم وجود ارتباط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات السوق ومتطلبات التنمية نتيجة لعدم وجود خطة واضحة للتنمية.

التوصيات:

١- زيادة الانفاق على التعليم العالي وفتح جامعات حكومية لتتناسب مع الزيادة الحاصلة في اعداد الطلبة.

٢- بالرغم من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الا ان معامل جيني بلغ (0,22%) أي ان مستوى التفاوت في توزيع الدخل منخفض وهذا يدل على ان شريحة متوسطة الدخل هي الشريحة الاكبر.

٣- تشجيع على فتح الجامعات الاهلية ولاسيما في الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل.

٤- وضح خطة شاملة للتعليم العالي تشمل القطاعين الحكومي الاهلي تهدف الى نسبة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل من اجل تخفيض اعداد الخريجين العاطلين من العمل.

المصادر:

أولا -المصادر العربية والانكليزية

١. اسماعيل عبد الرحمان وعريقات حربي محمد، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٤.
٢. أشرف بن خليل سكيك، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من ١٩٩٥-٢٠١٣، رسالة مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين،٢٠١٥.
٣. افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٨.
٤. الجهاز المركزي للاحصاء والتخطيط، البيانات السنوية لمجموعات احصائية مختلفة.
٥. سعد طه محمد، قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على اساس التوزيع الجغرافي في العراق للعام ٢٠١١، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس في دورته السابعة، تونس، ٢٠١٣،.
٦. ظافر حميد حسون،دور التعليم في مأزق التنمية البشرية المستدامة في العراق، مجاة كلية التراث الجامعة، العدد السادس.
٧. عبدالله بوطانة، تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الاعمال، مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ٢٠٠١.
٨. فارس كريم بريهي، واخرون، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والاربعون،٢٠١٦.
٩. كمال علوان خلف المشهداني، نذير عباس الشمري (إحصاء المال والاعمال) الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد الوزيرية،٢٠١١.
١٠. مسارع الراوي، أهداف التعليم العالي في العراق،المؤتمر الاول للتعلي العالي في العراق، مطبعة الادارة المحلية، بغداد، ١٩٧١.

١١. همام مهدي يسرى، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة (1970-1993) مجلة دراسات اقتصادية -بغداد- العدد (٣) 1999.

١٢. يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقاتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنه ٢٠٠٩، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠.

13. S.Subramanian, Indicators of Inequality and Poverty, Research paper No. 25, wider, April 2004.

14. Almas Heshmati, Inequalities and their Measurment, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 1219, Germany, July 2004.